

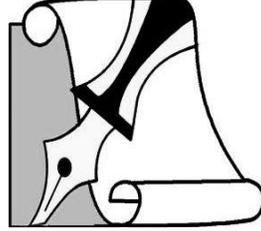


مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

انفجار مرفأ بيروت والشبهات الدائرة حول اسرائيل

1 - مدخل:

تم افتتاح العمل في مرفأ بيروت رسمياً نهاية عام 1894، وكان تحت إدارة شركة فرنسية هي شركة «مرفأ وأرصفة وحواصل بيروت» بموجب امتياز من السلطنة العثمانية. وفي عام 1960 جرى استرداد الامتياز من الشركة الفرنسية ومنحه إلى «شركة إدارة واستثمار مرفأ بيروت»، برئاسة «هنري فرعون»، وعملت هذه الشركة على تطويره ليتحول إلى مرفأ إقليمي كبير. وجاءت الحرب اللبنانية لتقضي على هذا الدور. حيث كان المرفأ ميدان لمعارك شرسة بدأت في مايو/أيار 1976، وذلك بغرض السيطرة عليه ونهب ثرواته، التي قُدرت حينئذ بنحو مليار دولار. وفي نهاية عام 1990 انتهت مدة الامتياز الممنوح للشركة، وخلال البحث عن بديل، شكّلت الحكومة لجنة مؤقتة لإدارة المرفأ، بدأ عملها عام 1993، واستمرت هذه اللجنة حتى اليوم وتحولت إلى لجنة شبه دائمة، وعُرفت باسم «اللجنة المؤقتة لإدارة واستثمار مرفأ بيروت». ومنذ ذلك الحين، تم تشكيل ثلاث لجان لإدارة المرفأ، آخرها وهي القائمة حالياً، تم تشكيلها عام 2002، وهي المؤلفة من 7 أشخاص، يتحكمون في إنفاق الأموال التي يتحصّل عليها المرفأ، فهي تحدد الأشغال وتُرسي الصفقات بعيداً عن الرقابة الحكومية. حيث تقنّد هذه اللجنة إلى إطار قانون مؤسساتي، وهي لا تخضع لأي رقابة سواء من قبل وزارة المالية أو من إدارة المناقصات أو من ديوان المحاسبة أو من التفتيش المركزي، على الرغم من أنها تُدير مرفأ عاماً وتتفق أموالاً عمومية. وبحسب دراسة صادرة عن المديرية العامة للدراسات والمعلومات في مجلس النواب في كانون الأول 2019، فإن اللجنة المؤقتة لإدارة واستثمار مرفأ بيروت تدير تعاملاتها المالية خارج أي أطر تشريعية، كما أن اللجنة لم تُودع وزارة المالية أي حسابات أو تقارير سنوية منذ أعوام عدة. وقُدرت الدراسة الإيرادات السنوية لمرفأ بيروت بنحو 240 مليون دولار يتم تحويل ما يقارب 40 مليون دولار منها إلى الخزينة العامة، في حين يتم إنفاق المبالغ المتبقية تحت بنود تشغيل وصيانة الميناء.

يشغل مرفأ بيروت موقعاً استراتيجياً مميزاً على ساحل البحر المتوسط، حيث يُشكّل مركز التقاء بين القارات الثلاث أوروبا وآسيا وأفريقيا. ويعتبر من أهم مرفأئ المنطقة، وهو المنفذ البحري الرئيس لعدد كبير من الدول العربية. وقد شكّل محطة تجارية مهمة بين الدول العربية المنتجة للمواد الأولية والطاقة، والدول الغربية الصناعية. كما يعتبر مرفأ ترانزيت لدول عدة منذ أقدم العصور. وهذا ما جعل منه ممراً لعبور أساطيل السفن التجارية بين الشرق والغرب. وقد احتل مرفأ بيروت المرتبة 73 بين 960 مرفأً حول العالم، والمرتبة التاسعة بين 61 مرفأً عربي على مؤشر الارتباط بـ«شبكة النقل البحري المنتظم للمرفأئ للعام 2019»، والذي يصدر سنوياً عن منظمة «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» أو ما يعرف بـ الأونكتاد UNCTAD. وعلى الصعيد العالمي، يتمتّع مرفأ بيروت بارتباط أفضل بشبكات الشحن العالمية من مرفأ أسدود في «إسرائيل»، ومرفأ ألياغا في تركيا ومرفأ مانزانيو في بنما. ويكفي أن نعرف أن 70% من حركة التبادل التجاري بين لبنان ودول العالم تتم عبر هذا المرفأ.

تبلغ مساحة المرفأ الإجمالية 1.2 مليون متر مربع، والمسطح المائي نحو مليون متر مربع. ويتألف المرفأ من أربعة أحواض، يتراوح عمقها بين 20 و24 متراً، أما عدد الأرصفة فيه فتبلغ 16 رصيفاً، تنتشر عليها المستودعات المسقوفة والمكشوفة. وتبلغ مساحة أحواضه نحو 660.000 متر مربع.

على الرغم من أهمية مرفأ بيروت الاستراتيجية والاقتصادية للبلاد، فإن أسلوب إدارته جعلت منه صندوقاً أسوداً وكياناً مستقلاً عن الدولة، لم تستطع التحكم في موارده أو إدارته على الوجه الأمثل، وحتى في ظل هذا الوضع المختل والمتداعي، ما يزال المرفأ واحداً من المراكز الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد اللبناني والخزينة العامة لتحصيل الأموال.

من المستغرب أن الحكومة اللبنانية ذاتها لم تتحرك بقوة وحزم لتصحيح الأوضاع في هذا الملف، لدرجة أن رئيس الحكومة السابق سعد الحريري خلال مؤتمر صحفي عقده في المرفأ في ايلول 2019- ذكر أن هناك حملات على المرفأ، بعضها سياسي وبعضها لتحسين الوضع، في إشارة للهجمات والانتقادات التي يتعرض لها المرفأ من الرأي العام، مع كل كشف جديد عن قضايا فساد. مُضيفاً: «المشكل الأساسي الذي لدينا ليس بالإدارة؛ بل بالجمرك والتهريب. لدينا 150 موقع تهريب، والبعض لا يتحدث إلا عن التهريب في المرفأ، هناك مشكلة طبعاً، ولكن نعمل على حلها».

وهذه التصريحات -في أفضل الأحوال- تعكس درجة من السذاجة السياسية والتبرير المكشوف الذي ينتقي معهما أي إرادة لتصحيح الأوضاع هناك. وتحدث التقارير أن موارد المرفأ تنقسم إلى منافذ عدة، أهمها رسوم المرفأ والجمارك. وبالنسبة إلى رسوم المرفأ، فإنها من بين الأعلى في العالم، وهي لا تدخل في حسابات المالية العامة. بالتالي، لا تخضع لرقابة ديوان المحاسبة، ولا تتولى وزارة المالية أي دور بشأنها، باستثناء تسلم حصتها من دخل المرفأ، أي 25% من أصل الدخل الذي تنفرد بتحديدته لجنة إدارة المرفأ. وتقدّر رسوم المرفأ خلال عام 2016، وفق الوزير السابق فادي عبود، وهو من المتابعين لملف مرفأ بيروت، بنحو 300 مليون دولار بالحد الأدنى. وهذه الأموال يجب أن يكون مصيرها واحداً وهو خزينة الدولة، كما يقول عبود، «لأن رسوم المرفأ تعتبر ضريبة سيادية وعلى الدولة تحصيلها، ولكن الواقع الحاصل أن أموال المرفأ لا تدخل خزينة الدولة ولا تدرج في سياق مالية الدولة». ويُقدّر أنه في حال حصلت الدولة كل مداخيل المرفأ، فستكون الحصيلة دخول مليار و100 مليون دولار إلى الخزينة، والتي لا يُحصّل منها حالياً سوى الفئات.

2 - الخلفية الجيوسياسية للانفجار:

يتميز النظام الإقليمي الشرق أوسطي بأنه نظام متعدد الأقطاب وتتوزع فيه القوة على عدد من الفاعلين الإقليميين الذين يسود بينهم السلوك التنافسي وربما التناحري أحيانا لناحية التعامل مع مشكلاته وقضاياها. ويشهد الإقليم أيضاً حالة من التنافس على القيادة بين مراكز قوى هي: إيران، والسعودية، وتركيا، وإسرائيل، ومصر. ولكن لا تملك أي من هذه القوى منفردة عناصر القوة الصلبة أو الناعمة اللازمة لقيادة الإقليم. وفي الوقت نفسه يعاني الإقليم حالة من انعدام الاستقرار، وتردياً في الأوضاع الأمنية، وصراعات إقليمية، وإهمالاً لقضايا التنمية، وتهميشاً لبعض الفئات. ويكشف تطور الأوضاع الإقليمية عن أزمات عدة، منها الفوضى التي أعقبت ثورات الربيع العربي، ومخاطر الانقسام، والطائفية، والحروب الأهلية، وانهيارات في بنية الدولة في سوريا والعراق واليمن ولبنان. وفي هذا السياق، يواجه لبنان تحديات مرتبطة بوضعه الداخلي المعقد وطبيعة التوازنات الإقليمية والدولية فيه. والأزمة في لبنان يعبر عنها وضع اقتصادي ومالي متدهور يقترب من الانهيار الشامل، وظروف اجتماعية يتفشى فيها الفقر والبطالة، ونظام سياسي يتآكل بفعل الأزمات والفساد والصراعات الكيدية. ويضاعف من الأزمات السياسية والاقتصادية الوجودية وضع لبنان الجيوسياسي

على خطوط تماس صراعات الشرق الأوسط بين إسرائيل وإيران. وبشكل حتمي تتشابك العاصمة اللبنانية مع الصراعات الإقليمية والدولية، وخاصة المعركة المحتدمة بين ما يسمى مجازا محور الاعتدال العربي المنصاع كليا للنفوذ الاميركي والصهيوني ومحور المقاومة ورفض الاحتلال والهيمنة بقيادة النظام الإيراني. فلقد أدركت إيران مبكرًا أهمية النفوذ الإقليمي، فأعلنت نفوذها الخاص في أربع عواصم عربية في كل من سوريا والعراق واليمن ولبنان. وبتعبير اخر تستفيد ايران من لبنان في استراتيجية التوازن الإقليمي بينها وبين إسرائيل مثلما استفادت سوريا من قبل لفتح جبهة عسكرية لها لمواجهة إسرائيل. كما دارت على أرض لبنان حروب متعددة الشركاء في النزاعات الإقليمية. الجهات المعادية لإيران والمقاومة تتحدث عن احتلال إيراني مزعوم للبنان من خلال "حزب الله" الذي تستخدمه إيران كوكيل لها، على حد زعمها، وتقدم له كافة أشكال الدعم السياسي والإعلامي والعسكري منذ أن ساهمت في إنشائه اثر الاحتلال الاسرائيلي لاكثر من ثلث لبنان عام ١٩٨٢ بقيادة الارهابي الكبير آريل شارون. ويتم من خلال "حزب الله" الانطلاق من لبنان كقاعدة إقليمية في صراعات النفوذ الدولية في كل من سوريا والعراق واليمن. مما جعل حزب الله يتعرض في الفترة الحالية لضغوط داخلية ودولية وإقليمية قوية في شكل الحظر الذي أصدرته وزارة الخارجية الألمانية في نيسان ٢٠٢٠، وفرض الولايات المتحدة سلسلة من العقوبات على الحزب وبعض قياداته والكيانات المرتبطة به. وتأتي هذه الضغوط في إطار الاستراتيجية الأمريكية الصهيونية التي تهدف إلى دفع إيران إلى إجراء تغيير في سياستها باتجاه قبول الانخراط في مفاوضات دولية للوصول إلى اتفاق اذعان جديد، وردع التنظيمات الموالية لها، ومنعها من استهداف المصالح الأمريكية والاسرائيلية حيثما وجدت.

في سياق هذه التوترات الداخلية والإقليمية، جاء انفجار مرفأ بيروت ليمثل مأساة اقتصادية وإنسانية تضاف إلى مآسي لبنان السابقة. وقد حدث انفجار المرفأ يوم الثلاثاء ٤ آب، وأسفر عن مقتل أكثر من ١٦٠ شخصًا وإصابة حوالي ٥٠٠٠ شخص على الأقل، بالإضافة إلى أثاره الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي لحقت بعشرات الآلاف من اللبنانيين. وقد أعلنت الحكومة حالة الطوارئ لمدة أسبوعين، ووضعت عددًا من مسؤولي المرفأ قيد الإقامة الجبرية. وشبهه محافظ بيروت "مروان عبود" الانفجار وآثاره التدميرية بحادث هيروشيما في اليابان. كما شبهت مجلة "فورن بولسي" الانفجار بحادث تشيرنوبيل في الاتحاد السوفيتي. وأوجه التشابه بين الحداث هو وقوع الانفجار نتيجة الجمود والفساد والإهمال والفسل وليس نتيجة الحرب والصراع. وأفادت

المعلومات بأن انفجار بيروت نجم عن انفجار 2750 طنًا من نترات الأمونيوم شديدة الانفجار، كانت مخزنة منذ عام 2014 في أحد عنابر الميناء، وعلى هشاشة الرواية حول الطريقة التي وصلت فيها تلك المواد، فهي تضمحل خلفها عملاً استخبارياً، جرى بموجبه جلب هذه المادة بطريقة غير شرعية لصالح جهة متنفذة، لا تكثر بأي بعد قانوني أو أخلاقي، وكان مصيرها الإهمال والتجاهل من قبل كل الجهات الرسمية والأمنية، إلى أن وقع المحذور.

في السياق حاول بعض السياسيين المحسوبين على دول الرجعية العربية والثورات المضادة، ولأسباب تتعلق بمحاولة إدانة حزب الله وتبرئة إسرائيل من أي مسؤولية محتملة عن الانفجار، نقل التحقيق إلى المستوى الدولي لإغراقه في الاستغلال السياسي الخبيث كما جرى في حادثة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري. ولا شك بأن سيناريو مسؤولية إسرائيل عن التفجير غير مستبعد من ناحية المبدأ، فالكيان الصهيوني معني بإدخال لبنان في حالة من الأزمات المتفاقمة وتعطيل الميناء الذي يشكل أحد منافذ المنافسة الاقتصادية الأساسية مع ميناء حيفا، خاصة وأن التفجير تزامن مع توتر متزايد على الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة وحشود عسكرية للجيش الإسرائيلي وحديث (إسرائيلي) عن إفشال عملية تسلل للمقاومة وتحليق شبه يومي للطيران الحربي الإسرائيلي في سماء بيروت ومدن جنوبي لبنان. ثم من قال إن إسرائيل لا تمتلك وسائل سرية متعددة بدعم أميركي قليلة الكلفة وغير مكشوفة لاستهداف الميناء مثل تجنيد استخباراتها لعملاء من أجل زرع قنبلة أو صاعق تفجير لمادة نترات الأمونيوم بحيث تظل مسؤولية التفجير غامضة، وهذه عملية سهلة بالنسبة للموساد في ساحة مخترقة كالساحة اللبنانية. وفي السياق أيضاً صرح الرئيس الأميركي ترامب بأنه تحدث مع عدد من المسؤولين العسكريين الذين قالوا له إن: "انفجار بيروت يبدو أنه ناجم عن قنبلة من نوع ما، وأنه يبدو اعتداء". الأمر الذي دفع المعلق الإسرائيلي بن يشاي إلى القول بأن ترامب قد أضر كثيراً بإسرائيل حين قال إن الانفجار هجوم مدبر. غير أن شبكة "سي إن إن" الأميركية ما لبثت أن حاولت تدارك الأمر فنقلت عن مسؤولين بوزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) قولهم إنه لا يوجد ما يشير إلى أن انفجار بيروت هجوم مدبر، وإنهم لا يعرفون عما يتحدث الرئيس.

لقد جاء الانفجار نتيجة أوضاع الحكم في لبنان، والفساد والطائفية جعلاً لبنان يسير نحو وضع الدولة الهشة الفاشلة وأصابا البلاد بحالة من الشلل شكلت السياق الذي أدى إلى حدوث الانفجار. ومن المتوقع أن تمتد

آثار هذا الانفجار إقليمياً، حيث بدأت تتضح ملامح الشد والجذب الإقليمي والدولي بهدف الوصول إلى تحالفات وتوازنات جديدة تنتج واقعاً إقليمياً جديداً. ويؤكد المراقبون للشأن اللبناني أن أكبر عائق أمام التغيير في البلد هم القيادات الطائفية المرتبطة بمرجعيات خارجية متصارعة. ويأتي انفجار مرفأ بيروت في وقت يعاني فيه لبنان من أزمة اقتصادية طاحنة وأزمة ديون، وتقدر تكاليف إعادة البناء بعد الانفجار بنحو ١٥ مليار دولار. وبالتالي، فإن لبنان في حاجة إلى دعم خارجي لإنقاذ البلاد من الانهيار والإفلاس بشرط ربط الدعم الخارجي بإحداث تغيير حقيقي. وبعد عدة أيام من وقوع الانفجار عُقد مؤتمر دولي رفيع المستوى لمساعدة الشعب اللبناني بدعوة من الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون"، وشارك في المؤتمر كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين وروسيا. وتعهد المشاركون في المؤتمر بتقديم مساعدة بقيمة ٢٥٠ مليون يورو، وربط المانحون الدوليون الدعم بشروط الإصلاح والشفافية. كما طالب المؤتمر بتحقيق دولي شفاف وكامل للوقوف على حقيقة الانفجار. وشكلت هذه اللحظة من الاهتمام الدولي فرصة لإحداث تغيير حقيقي مقابل المساعدات بعيداً عن القيود والتوازنات والمشاحنات الطائفية. هناك توافق بين مطالب المجتمع الدولي الذي انتفض لمساعدة لبنان ومطالب الحراك الشعبي اللبناني الذي انطلق في تشرين اول ٢٠١٩ وتجدد بعد كارثة الانفجار الذي دمر نصف العاصمة وشرذمات الألوف. وادى انسداد الأفق الداخلي إلى توجه اللبنانيين إلى الخارج بحثاً عن الحل من أجل المساعدة على انتشال لبنان من حالة الفشل بعد أن عجز الحكام في الداخل حتى لو اتخذ ذلك الحل شكل الحفاوة البالغة في استقبال "ماكرون" في بيروت ومطلب عودة الانتداب الفرنسي للبنان. بالتالي كان من الواضح ان تدويل التمويل سوف يتبعه تدويل الأزمة والحل. ونحن في انتظار حجم الضغط الخارجي الذي يمكن أن تمارسه الأطراف الخارجية وتقبل به الأطراف الداخلية، والاستفادة من الفرصة المتاحة لتحويل التعاطف الدولي مع لبنان إلى الضغط من أجل إجراء إصلاحات جوهرية. ويحاول الرئيس الفرنسي "ماكرون" -بالاتفاق مع الولايات المتحدة وإيران- توفير مظلة دولية بمشاركة إقليمية لإعادة بناء لبنان وإصلاحه، مع التأكيد على أهمية المشاركة العربية، لأن البديل هو استمرار الأزمة ودفع البلاد إلى الهاوية. كما هناك ضرورة ملحة لعملية تفاوض جماعي تشمل القوى الإقليمية المهمة من أجل تحديد مستقبل القضايا الكبرى في إقليم الشرق الأوسط. ويقترح البعض خلق آلية للحوار بين الدول الكبرى في الإقليم من أجل وضع أسس نظام إقليمي جديد على غرار تجربة الدول الأوروبية التي

اجتمعت عام 1648 لوضع نهاية للحروب الدينية والسياسية في أوروبا ووضع نظام إقليمي جديد (نظام وستفاليا) على أسس أهمها احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وخلق نظام توازن قوى يمنع هيمنة دولة واحدة على باقي الدول.

البديل لمقترحات الحوار الإقليمي هو استمرار حالة التنافس والحروب في المنطقة. ويواجه الحوار عدداً من التحديات، أهمها: سعي إسرائيل الدائم لإفشال الحوار، والتأكيد على أن إيران تمثل التهديد الرئيس للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، وبالتزامن مع الانفجار المروع في بيروت، تم إعلان معاهدة سلام بين الإمارات وإسرائيل في ١٣ آب ٢٠٢٠. وسيؤدي هذا الإعلان إلى التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين في خطوة تُعيد تشكيل المشهد الإقليمي في الشرق الأوسط. وتهدف إسرائيل من هذا الاتفاق إلى مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة باعتبارها العدو المشترك لإسرائيل ودول الخليج. وأكد وزير الخارجية الأميركي "مايك بومبيو" خلال زيارته الأخيرة لإسرائيل في آب ٢٠٢٠ على ضرورة أن تتبع دول عربية أخرى خطوات الإمارات في التطبيع مع إسرائيل، لأن ذلك سوف يؤدي إلى الاستقرار في الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه أكد التزام الولايات المتحدة باحتفاظ إسرائيل بميزة التفوق العسكري. وفي المحصلة يمكن القول إن التحديات التي يواجهها لبنان ليست مرتبطة فقط بوضعه الداخلي، وإنما بوقائع وترتيبات إقليمية ودولية تسعى إلى إعادة رسم نظام إقليمي بتوازنات وتحالفات جديدة يتم في إطارها تحريك ملفات كبرى من بينها الصراع العربي الإسرائيلي. ولبنان اليوم هو جزء من تطورات جيوسياسية واقتصادية تتحضر لها منطقة الشرق الأوسط تتعلق بالموارد الاقتصادية الإقليمية، وطريقة إدارتها، وبطبيعة النظم السياسية في دول مثل العراق واليمن وسوريا واليمن التي تتوفر فيها الظروف الفيدرالية.

3 - محاولة حل اللغز:

إن اللغز الكبير الذي ولّده انفجار مرفأ بيروت لا يكمن في من وقف وراءه وإنما في من خطط لإعادة خلط الأوراق الإقليمية وإيصال لبنان بالذات إلى حافة الهاوية، بل والعمل على إدخال الدولة اللبنانية في دائرة من الفراغ والشلل، وإعادة سيناريو الحرب الأهلية في ظل واقع جيوسياسي وجيوستراتيجي جديد يتشكل في المنطقة.

قبل ساعات من التفجير المروع الذي تم في مخزن بحري وداخل ميناء هو الأهم في لبنان، وليس في أي مدخل بحري آخر، كانت استقالة وزير الخارجية اللبناني ناصيف حتي، وترشيح آخر، والبدء في نقاشات مفتوحة حول احتمال انهيار الحكومة، وتقديم استقالته وتولي حكومة جديدة، وعلى رغم إنكار رئيس الحكومة ذلك رسمياً، إلا أن كل الشواهد كانت تشير إلى أن هناك من يعمل على إدخال لبنان في دوامة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، وهو ما بدا جلياً بحادث الميناء، وبالتالي سيكون لذلك تداعيات أخرى على دول الجوار، سواء أكانت العراق أم سوريا أم الأراضي الفلسطينية، وقد تصل لعواصم عربية أخرى، ولهذا كان التحرك الدبلوماسي والإعلامي العاجل واللافت للتفاعل مع ما جرى والتدبير به على المستويات كافة.

من ناحية أخرى فإن وجود حزب الله في دائرة محددة من المعادلة اللبنانية المعقدة، حيث هو متهم بأنه زج بلبنان في مواجهات مفتوحة، وأن تدخله في سوريا ضد التكفيريين أضر بالمصالح اللبنانية، وأن خروجه وعودته إلى لبنان كان وما يزال مطلوباً، ولكن الحزب الذي رفض الإنصات لهذه الدعاوى السياسية من طرف واحد، ورفض نزع سلاحه، هو ذاته الذي حدد ورسم بدقة قواعد الاشتباك مع العدو الإسرائيلي، والتزم بها حتى في المواجهة الأخيرة، ورفض الخروج عنها على رغم توالي تصفية عناصره ميدانياً، ولكنه فضّل أن يحتفظ بالرد في وقت لاحق. والملفت في ما حصل هو أن الحادث المشيوه وغير المسبوق في عدد القتلى والمصابين قد جاء قبل أيام قليلة من إصدار حكم قضائي من المحكمة الدولية في قضية مصرع رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، الأمر الذي كان يحمل أكثر من مؤشر على أن لبنان مقبل على مرحلة جديدة من عدم الاستقرار للأسباب المذكورة وأيضاً بسبب فشل الحكومة الكبير في مواجهة التآزم الاقتصادي، والفشل في إدارة الوضع الداخلي، واستمرار التظاهرات في الشوارع بصورة كبيرة.

3 - سوابق وشبهات:

لقد جاء انفجار المرفأ في سياق متواصل منذ أسابيع عديدة من استهدافات إسرائيلية معلنة وسرية لأهداف شبيهة من البنى التحتية الحساسة في إيران وسوريا، وفي ذروة استفار متبادل بين حزب الله وإسرائيل بعد تهديد الحزب بالانتقام لاستشهاد أحد عناصره بضربة إسرائيلية في سوريا. وقبيل الانفجار بساعات، وعلى نحو مفاجئ، حذر وزير الدفاع الإسرائيلي "بني غانتس" من أن البنية التحتية في لبنان سوف تكون مستهدفة في

حال تجاوز حزب الله "الخطوط الحمر" في رده المرتقب. وكذلك، أخذ بعض المراقبين يربطون الجريمة بتهديدات إسرائيلية سابقة محددة حول مرفأ بيروت واتهام حزب الله بتخزين مواد تستخدم في صناعة الصواريخ، فضلاً عن تحريض سابق لنتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الشأن ذاته، إلى جانب ابتهاج إسرائيلي بهذه الكارثة، مع إبراز تهديدات سابقة لسماحة السيد حسن نصر الله بأن الحزب سوف يستهدف في أي حرب مقبلة مع إسرائيل ميناء حيفا الذي يحوي مثل هذه المواد، وهو ما دفع البعض للاعتقاد بأن انفجار بيروت ربما يكون ضربة ردع استباقية من جانب تل أبيب ضد لبنان والحزب. وفي خطاب نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في 27 ايلول 2018، عرض صوراً لما ادّعى أنها مواقع مدنية في بيروت يستخدمها حزب الله لحفظ مواد لها علاقة بصناعة الصواريخ الدقيقة. وفي 23 تموز 2019 اتهم السفير الإسرائيلي بمجلس الأمن داني دانون فيلق القدس الإيراني باستخدام مرفأ بيروت على مدار عامي 2018-2019 لشحن مواد ذات استخدام مزدوج إلى لبنان لتعزيز قدرات حزب الله الصاروخية، وعرض دانون على مجلس الأمن خريطة لطرق النقل التي تُستخدم لنقل المواد لحزب الله والتي تضمنت محاور رئيسية منها ميناء ومطار بيروت. وأكد دانون في ختام خطابه أن إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي، ولن تسمح لأعدائها بالتزود بأسلحة فتاكة ضدها. واستعاد ناشطون، تغريدة قديمة لأفيخاي أدري، المتحدث باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي، اعتبروا أنها قد تشكل "دليلاً" على تورط إسرائيل في الانفجار. حيث نشر أدري في تدوينة تعود للعام الماضي، خريطة لـ"بنك أهداف" قد تستهدفها إسرائيل مستقبلاً، وأرفقها بتعليق قال فيه: "المعابر على حدود سوريا ولبنان تستخدم لنقل الأسلحة الإيرانية. مرفأ بيروت يستخدم كمحور نقل بحري للأسلحة من إيران إلى حزب الله. مطار بيروت الدولي يستخدم كمسار جوي وإلى جانبه منشآت لتحويل صواريخ إلى دقيقة. إلى متى ستبقون مغمضي الأعين؟".

في كل الأحوال لا شك البتة بأن إسرائيل هي المستفيدة الأولى من تفجير مرفأ بيروت وذلك لأسباب عدة أهمها تعميق حرجة الوضعين الاقتصادي والمعيشي النازفين في لبنان بفعل ممارسات الطبقة السياسية الفاسدة والمرتهنة ونتيجة العقوبات الأميركية على حزب الله، بالتزامن مع صدور القرار النهائي للمحكمة الدولية المشبوهة في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري. ومن هنا تكون إسرائيل قد نجحت في تدويل الأزمة وتأجيل الحرب مع حزب الله لفترة قد تطول ربما لأشهر عبر تطويقه بالضغوطات والهموم والمشاكل السياسية

والاقتصادية والاجتماعية وتكون قد أفلحت بايهام جزء كبير من المجتمع اللبناني بأنه هو المسؤول المباشر عن وقوع انفجار المرفأ، وذلك عبر دعم جحافل من الوسائل الاعلامية الغربية والعربية المقروءة والمرئية المأجورة وتجييش الرأي العام الاقليمي والعالمي لصالحها بهدف انتزاع حكم البراءة من عملية التفجير علماً أن معظم وسائل الاعلام في الغرب يسيطر عليها اليهود.

من ناحية أخرى قال المحلل العسكري الاسرائيلي ريف رام بتاريخ 11 آب 2020 بأن انفجار بيروت سيصب في خانة المصلحة الاسرائيلية لأنه سيجعل الضغط الشعبي اللبناني على حزب الله يتصاعد بشدة، وهو سيؤدي إلى تلوّث سمعة الحزب وإدخاله في دوامات داخلية من الجدل والمماحكات اللبنانية التقليدية وكذلك أحداث اضطرابات داخلية لبنانية مصحوبة بحالة إرباك شديد لإبعاد شبح الحرب معه. وما بين مناصر لتدويل الأزمة ومعارض له في الداخل اللبناني يبقى الرهان الاسرائيلي قائماً على إيصال لبنان إلى حرب أهلية جديدة تنتهي بما تشتهيئه سفن تل أبيب ورياحها، أي فدرلة وكنتة لبنان على قاعدة فرق تسد والإطاحة بالدستور اللبناني واتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية في تشرين الاول من العام 1990. ومن جهة أخرى وبما أن المحكمة الدولية سمت سليم عياش منفذاً لجريمة اغتيال الرئيس الحريري، فيجب أن لا ننسى بأن النفوذ الأميركي واليهودي يتحكم بقرارات المحافل القانونية الدولية ويتغلغل بعمق في أروقتها ومطابخها. فبتاريخ 21 أيلول 2018 كتب موقع الخليج الدولي سائلاً هل صحيح أن المحكمة الجنائية الدولية غير قادرة على تطبيق القانوني الدولي، ولماذا تتجح في جلب المتهمين الأفارقة مثلاً وتعجز أو تغض الطرف عندما يتعلق الأمر بالقوى الغربية خصوصاً؟ فخلال غزو العراق مثلاً لم يطل التحقيق الدولي جنودها رغم كل الجرائم المرتكبة في حق المدنيين مثل جريمة سجن أبو غريب. ومن هنا من الطبيعي الا تستطيع المحكمة الدولية اتهام جهاز الموساد الاسرائيلي في حال كان ضالماً في تنفيذ جريمة المرفأ، مع العلم أن هناك من يؤكد بأنه المنفذ الحقيقي إذ يقول صاحب كتاب «اغتيال الحريري أدلة مخفية» يورغن كاي كولبل الباحث الألماني في علم الجنائيات أن جهاز الموساد الاسرائيلي متورط في تلك العملية إذ أشار إلى أن أجهزة التشويش التي استخدمها موكب الحريري بشكل دائم قد تعطلت قبل ساعة واحدة من حدوث عملية الاغتيال حيث توقف عمل الجهاز الالكتروني الخاص بتعطيل استقبال وارسال أية ذبذبات. ويقول الكاتب كولبل في الصفحة 36 من كتابه أن الصحافي والمعلق السياسي وين ماديسن مؤلف كتاب الكابوس الاميركي رئاسة

جورج بوش الثانية قال أن اغتيال الرئيس رفيق الحريري قد تم إقراره بموافقة إدارة بوش وحكومة شارون الليكودية، ويضيف ماديسن أن الحريري اغتيل لأنه رفض بناء قاعدة جوية أميركية في شمال لبنان، ولأن واشنطن أرادت اخراج القوات السورية بالكامل من لبنان قبل البدء بتشييد هذه القاعدة لتقوية نفوذها في وطن الأرز والمنطقة بما ينفع الاستراتيجية الاسرائيلية. ويعود كولبل ليضيف في الصفحة 37 من كتابه، أن ماديسن قال كان من المفترض أن يستخدم المطار كقاعدة للعبور والامداد لصالح القوات الاميركية ويفترض بالاضافة إلى ذلك أن تستخدم هذه القاعدة اللبنانية كحماية لخطوط نقل النفط في المنطقة، باكو تغليس جيجان والموصل كركوك جيجان، وكذلك لزعزعة حكومة الرئيس الأسد في سوريا. ويذكر ماديسن بأن وكالة الاستخبارات الاميركية cia استغلت برنامجاً للعمليات السرية حول العالم أعد بعد 11 أيلول 2001 لتصفية شخصيات سياسية أهدافها تتعارض مع المصالح الاقتصادية والعسكرية للإدارة الاميركية، وهذا البرنامج يدعى word wide attack matrix وقد اتاح هذا البرنامج للاستخبارات الأميركية اغتيال الرئيس رفيق الحريري والنائب الاول لرئيس الجمهورية في السودان الدكتور جون كورنوك والوزير ايلي حبيقة وشخصيات سياسية أخرى في أفريقيا وآسيا وخصوصاً في باكستان.

4 - الرهانات الاسرائيلية:

لم يكن من المستهجن أن تتوقع المؤسسة العسكرية الصهيونية حدوث تحولات إيجابية لصالحها في أعقاب انفجار ميناء بيروت. فقد جاء الانفجار في ظل استنفار صهيوني على الحدود الشمالية تحسباً لإقدام حزب الله على تنفيذ عملية عبر الحدود رداً على مقتل أحد عناصره في سوريا في غارة صهيونية. وبالتالي كان من الواضح أنه في ظل الظروف التي سادت في لبنان والمنطقة في أعقاب الانفجار، فإن فرص إقدام الحزب على مثل هذا العمل تراجعت إلى حد كبير. لكن أكثر ما راهنت عليه تل أبيب في أعقاب الانفجار هو تنامي الضغوط الدولية والمحلية التي ستمارس على كل من الدولة اللبنانية وحزب الله، والتي ستركز على محاولة المس بمكانة الحزب ودوره العسكري، وهو ما قد يقود إلى حدوث تحول على ميزان القوى الإستراتيجي في المنطقة لصالح تل أبيب. وبحسب التصور الصهيوني، فإن الانفجار سيفرض خارطة جديدة للتدخلات الإقليمية والدولية في بلاد الأرز، بحيث سيكون من السهل في إطارها الدفع نحو تعاضم تأثير قوة عظمى أو

أكثر على لبنان إلى جانب تمهيد الطريق أمام استئناف الدول الخليجية نفوذها هناك؛ على اعتبار أن هذين التطورين يمكن أن يسهما في الدفع نحو تراجع مكانة إيران في البلاد، وهو ما يمثل مصلحة صهيونية من الطراز الأول، على اعتبار أن المس بالنفوذ الإيراني يعني ضمنا المس بنفوذ حزب الله ويقلص من قدرته على مواصلة تعاظمه العسكري. لكن الرهانات الصهيونية ما لبثت ان تبدت في النهاية على أنها مجرد آمال غير مرتبطة بالواقع. صحيح أن انفجار بيروت أعاد خلط الأوراق الداخلية والإقليمية والعالمية بشكل لا ينسجم مع مصالح حزب الله وحلفائه في الداخل والخارج؛ لكن هذا لا يعني بحال من الأحوال أن ما حدث يمكن أن يفضي إلى مسار يسهم في تخلي حزب الله عن سلاحه. وفي الوقت ذاته، فإنه من غير المتوقع أن تأخذ التدخلات الإقليمية والدولية التوجه نفسه، على اعتبار أنه في الوقت الذي ستطالب جماعات لبنانية، لأسبابها الخاصة، بتدخل أمريكي فرنسي خليجي للمساعدة، فإن الأطراف الأخرى ستطالب بتدخل صيني إيراني روسي؛ وهو ما يعني ان الاستقطاب بين القوى العظمى سيزيد من ضبابية المشهد اللبناني وهذا يعني أن رهانات تل أبيب على هذا الجانب غير مضمونة.

في الوقت ذاته، إن طابع النظام السياسي اللبناني وتعدد مراكز القوى الفاعلة فيه وطابع التحالفات الداخلية يجعل من الصعوبة بمكان تحقق السيناريو الذي ترغب فيه إسرائيل. وأكثر من ذلك، أن حجم الدمار الذي لحق ببيروت جراء الانفجار أوضح للمجتمع الدولي ما تعنيه إسرائيل بتهديداتها المتتالية بإعادة لبنان إلى "العصر الحجري" في حال نشبت ما تسميه "حرب لبنان الثالثة"، وبالتالي فإن هذا يفترض أن يجعل العالم أكثر رفضا لإمكانية تطبيق هذا السيناريو. وليس هذا فحسب، بل أن انفجار بيروت أوضح أيضا الثمن الذي يمكن أن تدفعه إسرائيل وجبهتها الداخلية في حال نشبت مواجهة مع حزب الله، على اعتبار أن الصواريخ ذات دقة الإصابة العالية التي يملكها الحزب يمكن أن تصيب مرافق حساسة وخطيرة في ميناء حيفا المحتلة، والذي يضم حاويات من غاز الأمونيا شديد الانفجار؛ مع العلم أن تقديرات صهيونية سابقة رجحت أن تضطر إسرائيل إلى إجلاء حوالي 700 ألف مستوطن في حال أصيب هذا الميناء. ومن ناحية ثانية، فإن رهانات إسرائيل على انفجار بيروت، يفترض أن تلزم الفرقاء في لبنان عدم استبعاد إمكانية أن يكون لها دور في تدبيره. فصحيح أن النظام السياسي والجهاز البيروقراطي اللبناني يتحمل المسؤولية عن انفجار بيروت لسماحه بتكديس مواد متفجرة على هذا النحو، إلا أن هذا لا ينفي فرضية مسؤولية إسرائيل عن تدبير الحادث. فمن

الممكن افتراض أن إسرائيل علمت بوجود هذه المتفجرات ووجدت السبيل لاشعالها. فإسرائيل التي تمكنت من تسريب السم المشع إلى مقر إقامة الراحل ياسر عرفات لن يعجزها أن تزرع عبوة ناسفة في مخزن في ميناء بيروت.

في المقابل تعجلت إسرائيل التعليق على حادث التفجير، واستبقت عواصم عربية ودولية في ذلك، ولكن لوحظ أن التعليق جاء إعلامياً وعبر قنوات الكابل (ق12) و (ق13) وليس بياناً رسمياً، قبل أن تعلن إسرائيل وفقاً لمصادر مسؤولة بأن إسرائيل لا علاقة لها بالحادث من قريب أو من بعيد، خصوصاً وأن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتتياهو خرج قبل 8 ساعات محذراً وموجهاً تحذيره لحزب الله ولخلية الجولان، ولما دار على طول مناطق التماس في إطار مسعاه لتسجيل دوره في المشهد اللبناني الراهن لاعتبارات انتخابية لا أكثر، على رغم أن جنرالات كبار في هيئة الأركان بل ووزير الدفاع بيني غانتس، لا يسعى لجر إسرائيل لمواجهة مع حزب الله على الأقل في المدى القصير. وبالتالي ثمة رابحون وخاسرون مما جري في لبنان، وما يمكن ان يستتبع حصول مواجهات جديدة قد تؤدي إلى حال من عدم الاستقرار. وفي هذا السياق لايمكن نسيان ما شهدته إيران من تفجيرات عدة مماثلة وغير مسبوقة، شملت مواقع استراتيجية وخدمية، والمؤكد أن بصمات الموساد وراء ما جرى كرسالة أولى لإيران بالقدرة على التحرك الاسرائيلي والعمل والاستهداف، بل وإيقاع الضرر في اي مكان تبتغيه تل ابيب سواء في ايران ام في الساحة اللبنانية.

في الخلاصة أياً تكن السيناريوهات المطروحة لتحليل ما جرى في المرفأ أمنياً وسياسياً، فان السيناريو الارجح هو توجيه الاتهام لإسرائيل سواء باستهدافها أهدافاً مزعومة قابلة للتفجير تابعة لحزب الله أو غيره، أو أن الانفجار برمته من تدبيرها، سعياً إلى إدخال لبنان في أزمة حقيقية، وفي توقيت له حساباته وتقييماته الاقليمية الاستراتيجية.

5 - استهداف حزب الله:

لطالما أشارت تقارير استخباراتية غربية مشبوهة إلى سيطرة حزب الله على مطار بيروت واستعماله لنقل أسلحة استراتيجية ومقاتلين عبر طائرات مدنية إيرانية، تحاول تتبع مسارات جوية غير شائعة الاستخدام في الأجواء العراقية والسورية بهدف التخفي عن رصد حركة الملاحة الجوية. وكذلك الأمر مع مرفأ بيروت، حيث

تشير التقارير، عن غير وجه حق أو دليل، إلى استخدام حزب الله للمرفأ لنقل الأسلحة الإيرانية وتهريب المخدرات، وإدخال الكثير من البضائع لتجار محسوبين على الحزب، دون أن تمر هذه البضائع على اللجان المعنية لفحص جودتها ومدى مطابقتها للمواصفات، ولا على الجمارك لدفع الضرائب للدولة اللبنانية. لذلك، فلا شك أن حزب الله يكون وفق هذه المزاعم، هو الخاسر الأكبر على المستوى السياسي واللوجستي من انفجارات مرفأ بيروت، لأنه يكون قد فقد من جهة -وفق التقارير المغرضة- أحد أهم منافذ التعامل مع العالم الخارجي وحلفائه، بما يضر بمصالحه الاقتصادية والعسكرية. ومن جانب آخر، فإن ملفات الفساد التي تُحيط بإدارة المرفأ، ستضع الحزب موضع اتهام سياسي لناحية تحمل المسؤولية المباشرة عن الانفجار. لذلك من غير المُستبعد أن يكون هذا الحادث من تدبير أحد فرقاء الداخل أو عملاء الخارج من أعداء الحزب، نظراً لتداعياته المباشرة على مصالحه ونفوذه في لبنان.

6 - لماذا تضرب إسرائيل مرفأ بيروت؟

على الرغم من الروايات الرسمية حول الحادث إلى الآن، ونفي معظم الأطراف تورط إسرائيل في الحادث، فإن هناك احتمالاً قائماً، بأن إسرائيل تورطت في هذا الانفجار بصورة أو بأخرى، ربما تكشف عنها التحقيقات خلال الأيام المقبلة وربما تظل مجهولة إلى الأبد، لكن يظل الثابت الوحيد أن إسرائيل تمتلك مصالح وأسباباً ومبررات قوية -من وجهة نظرها- لاستهداف مرفأ بيروت. بالطبع قد يكون استهداف مصالح ونفوذ حزب الله في لبنان أحد أهداف إسرائيل الجوهرية في حال سلّمنا بتورط الأخيرة في الحادث. لكنه سيكون هدفاً ثانوياً في مقابل أحد هدفين رئيسيين:

الهدف الأول

هو تدمير إحدى أهم البنى التحتية التي يستخدمها حزب الله في تهريب الأسلحة الإيرانية إلى الداخل، وذلك وفق الزعم الإسرائيلي، الذي خرج بشكل رسمي في تموز 2019 خلال جلسة لمجلس الأمن، قال خلالها السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة، «داني دانون»، إن إسرائيل قد «اكتشفت قيام قوات القدس التابعة لإيران خلال عامي 2018 و2019 باستغلال القنوات البحرية المدنية، خاصة ميناء بيروت، لإيصال الأسلحة لحزب الله». وأضاف دانون أن ميناء بيروت أصبح الآن «ميناء حزب الله». وذكرت كذلك قوات الاحتلال

الإسرائيلي، عبر حسابها في تويتر، أن «قوة القدس قد استخدمت شركات مدنية لتهريب معدات تصنيع الصواريخ من خلال منافذ مدنية لتصل مباشرة إلى حزب الله». وبيّنت قوات الدفاع طرق التهريب التي زعمت أن إيران تستخدمها في تهريب الأسلحة، والتي شملت الشحن الجوي إلى مطار دمشق الدولي، ومطار رفيق الحريري الدولي في بيروت، والشحن البري عن طريق معبر المصنع الحدودي بين لبنان وسوريا مروراً بالعراق، والشحن البحري عن طريق ميناء بيروت.

الهدف الثاني

هو ضرب المصالح اللبنانية في مجالي النفط والغاز الطبيعي، بشكل يحرم لبنان من هذه الثروة في مراحلها المبكرة، لأنه ضرب تلك المصالح في مراحل لاحقة، قد يجعل إسرائيل في مواجهة مباشرة مع الشركات العاملة في لبنان (توتال الفرنسية، وإيني الإيطالية، ونوفاتك الروسية).

وتخوض إسرائيل معارك إقليمية شرسة في مجال استخراج النفط والغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، إضافة إلى محاولتها لتصدير هذه المواد الأولية، حتى تتحول إلى مركز إقليمي للطاقة، وإحدى هذه المعارك يقع في لبنان. فبعد تأخير لعدة مرات، وصلت باخرة الدعم اللوجستي Lundstrom Tide المستأجرة من قبل شركة توتال الفرنسية وكذلك باخرة الحفر Tungsten Explorer إلى مرفأ بيروت في شباط 2020، وذلك لبدء عملية الحفر واستخراج عينات من التربة للتأكد من وجود الغاز والنفط في المياه اللبنانية. وبناءً على الدراسات الأولية للشركات المتعهدة، فإن لبنان يمتلك ثروة غازية ونفطية هائلة تصل إلى حدود 95 تريليون قدم مكعب من الغاز و900 مليون برميل من النفط، أي ما يوازي 600 مليار دولار من عائدات الغاز و450 مليار دولار من عائدات النفط. العائدات الهائلة للثروة النفطية والغازية في لبنان سيؤدي حكماً إلى دفع العملية التنموية وخلق آلاف فرص العمل تدريجياً، وإنقاذ البلاد من الأزمة الاقتصادية الخانقة الحالية. وتتقسم الساحة النفطية البحرية اللبنانية إلى 9 بلوكات، يقع البلوكات 7 - 8 - 9 في الجنوب في حين أن البلوكين 1 - 2 في الشمال، والبلوك رقم 4 الذي بدأ الحفر فيه بين بيروت والبترون. أما البلوك رقم 5 فهو في المنطقة الحدودية مع اليونان وقبرص. وتحاول إسرائيل الحصول على حصة من البلوك رقم 9، نظراً لجودة ونوعية الموارد النفطية الموجودة في لبنان وفي هذه البلوكات تحديداً. وتشكّل البلوكات 8 و9 و10 نقطة خلاف مع إسرائيل، وتزعم الأخيرة أن البلوك 8 جنوباً يقع أيضاً داخل حدودها. وفي ظل هذا الخلاف اقترحت الولايات

المتحدة عام 2012 على لبنان أن تقوم بإعطاء 360 كيلومتراً مربعاً من المياه اللبنانية لإسرائيل من أصل 860 كيلومتراً مربعاً هي مجموع مساحة ما يسمى الحقل النفطي رقم 9، وبالتالي يحصل لبنان على ثلثي المنطقة الاقتصادية مقابل ثلث لإسرائيل. غير أن لبنان رفض هذا المقترح على أساس أن المنطقة بكاملها ضمن المياه الإقليمية اللبنانية.

لذلك، من غير المستبعد أن تُقدّم إسرائيل على خطوة من شأنها أن تُعطلّ العمل في أحد أهم مرافئ البلاد (مرفاً بيروت)، وهو الذي يستقبل معظم السفن المسؤولة عن التنقيب عن النفط والغاز، كما أن كارثة بهذا الحجم، لا شك أنها ستُعطلّ الاقتصاد اللبناني وستُلقي بظلالها على كافة مشروعاته الاقتصادية، خاصة مشروعات الطاقة، التي كانت وشيكة التحقق.

7 - أسباب أخرى مسوغة لاتهام إسرائيل:

أولاً: إن يأسها من حسم المعركة العسكرية مع حزب الله دفعها إلى البحث عن وسائل غير مباشرة للتخلص منه أو إضعافه، وأفضل هذه الوسائل تفجير الأوضاع الحساسة والهشة في لبنان لإطلاق صراعات طائفية وسياسية يكون الحزب طرفاً متورطاً فيها. وبدأ التفجير بالأزمة المالية والاقتصادية التي تولت أميركا الدور الرئيس فيها.

ثانياً: إن شحنة النترات قدمت من جورجيا في طريقها إلى موزمبيق، وعلاقات إسرائيل قوية بجورجيا، مما يحرك الشك بشأن تعطل رادارات السفينة الناقلة ومحركها في ميناء بيروت تحديداً، وتخزين الشحنة في الميناء، ومن ثم تخلي مالكاها جريشوشكين عنها وعن قبطانها الروسي بروكوشيف مع بحارته الأوكرانيين. ثالثاً: لبثت الشحنة في الميناء ست سنوات، وهذه المدة الطويلة، مثلما يرى بعض الخبراء العسكريين، قد تؤكد دور إسرائيل في الانفجار، ويفسرون رأيهم بأن الموساد يقوم أحياناً بمهام تدوم سنوات ، وربما تكون هذه المهمة إحداها.

رابعاً: سارعت إسرائيل للإفادة من المأساة بعرض مساعدتها المباشرة على لبنان ، ولما رفضت مساعدتها سعت لتقديمها من خلال الأمم المتحدة ، وارسلت طواقم طبية إلى قبرص لمعالجة من يصل إليها من الجرحى ، والمقدر بيقين أن تضم هذه الطواقم عناصر مخبرات ، ولن تختلف عن طواقم المستشفى الميداني الذي

أقامته في معبر بيت حانون ، تسميه إسرائيل إيريز ، في عدوان 2014 على غزة لاصطياد المعلومات من الجرحي، ولم يذهب إليه أحد منهم لعلم الجميع بمهمته الحقيقية . ومسارعة إسرائيل إلى الإفادة من المأساة بزعم علاج الجرحى ، ورفع بلدية تل أبيب علم لبنان على مبناها؛ يفسر حوافرهما النفسية حتى: "يكاد المرئيب يقول خذوني". فسلوك إسرائيل محاولة غير مباشرة لإبعاد الاتهام عنها .

خامساً: أشار نتتياهو في خطاب أمام الجمعية العامة في 2018 إلى شحنة الأيونيوم في ميناء بيروت ، وإشارته تكشف متابعة إسرائيل لها ، وجديتها في الإفادة منها في الوقت المواتي، وعملها على إبراء ذمتها مسبقاً عند قيامها بالتفجير ، على قاعدة: "حذرناكم من قبل".

سادساً: الفرحة الطاغية التي أبداهها موشيه فايجلين زعيم حزب " هوية " الإسرائيلي اليميني ؛ وهي فرحة مريبة قد تدل على العلم سلفاً بوجود يد إسرائيلية في الانفجار حيث قال: "اليوم يوم شكر حقيقي وكبير لله ولكل العباقرة والأبطال الحقيقيين الذين نظموا هذا الاحتفال الرائع لنا، وتكريماً لعيد الحب ولكل العباقرة والأبطال الحقيقيين".

سابعاً: أوضح يوسي ميلمان، المعلق الإسرائيلي الخبير بالشؤون الأمنية والاستخباراتية، في تقرير له بصحيفة "هآرتس"، أن "موجات الصدمة الناتجة عن انفجار بيروت، ستستمر تدوي في آذان حزب الله ولبنان لفترة طويلة قادمة، وسيزداد الضغط على الحزب من قبل معارضيه". ونوه بأن "نداءات تجريد الحزب من سلاحه، إضافة لمناخ الصدمة الذي يسود في لبنان، ستخفف من رغبة التنظيم في القيام باستنزاف إسرائيل وتحديها، ولكن من المشكوك فيه إذا كانت نتائج الانفجار ستغير بصورة أساسية واقع التنظيم وجوهه". ورأى ميلمان، أن "محاولات الاختراق الأخيرة على الحدود الشمالية مع لبنان وسوريا، تشير إلى أنها لم تكن نزوة عارضة أو رغبة لحزب الله فقط، أو أن مبعوث شيعي آخر لإيران قام بفعل ذلك من أجل الانتقام من هجوم للجيش الإسرائيلي في سوريا، بل هناك دلائل تشير إلى تغيير في إستراتيجية حزب الله، الذي يشعر بأنه أصبح متحرراً من عبء تدخله في سوريا ويسعى لتجديد الاحتكاك مع إسرائيل".

ثامناً - رأى أمير بوحبوط، المحلل المتخصص في الشؤون العسكرية بموقع "واللا" العبري، في الحادث "فرصة ذهبية لإعادة تشكيل الواقع" ضد مصلحة حزب الله، متكهناً بحدوث "تغيير سياسي قريب في بيروت" إذا ما استغلت قوى ودول مثل السعودية وتركيا الوضع الراهن في لبنان ووجدت فيه وقتاً مناسباً لطرده إيران

وحزب الله". لكنه لم يخف أن الفرص ضئيلة لحدوث ذلك في ضوء الأزمات الداخلية الجسام التي يزرع تحتها لبنان، مضيفاً: "برغم الانتقادات الحادة التي يتعرض لها، فبوسع حزب الله أن يوظف هذه الكارثة الوطنية لتوحيد الصفوف". وأشار بوحبوط إلى "القدرات التنظيمية والمساعدة الهائلة التي يقدمها حزب الله في كل أمر يتعلق بالسكان"، خاتماً: "إذا خطت الجماعة الشيعية خطوة إلى الأمام وموّلت الرعاية الطبية للجرحى وجنازات القتلى ورممت الأتقاض ووزعت الطعام فقد يتم تصويرها على أنها بطل الحدث".

8 - خاتمة:

"هيروشيما لبنان" أو "11 ايلول بيروت"، أو "الهجوم الرهيب".. هي أوصاف أطلقت على الانفجار المزدوج؛ الذي شهدته العاصمة اللبنانية بيروت، والذي حولها إلى مدينة منكوبة. كما أن الهزة التي أحدثها الانفجار وحجم الرعب الذي تخطى كل سيناريوهات الخوف التي أحدثتها الحرب الأهلية اللبنانية التي دامت 15 عاماً، قد دفعا كثيراً من المراقبين إلى عدم استبعاد تورط "إسرائيل" في الهجوم، واستذكروا العديد من السوابق وتصريحات التحريض الإسرائيلية على المرفأ ومطار بيروت وعدة مواقع استراتيجية أخرى تحت مزامم تخزين حزب الله أسلحته فيها. وفرضية التورط الإسرائيلي، دعمها العديد من المواقف الإسرائيلية ورسائل التحريض التي قام بها جيش الاحتلال على عدة منشآت لبنانية. وعند محاولة تحديد المسؤولية عن الجريمة الكبرى في مرفأ بيروت، نتوه بين ركाम الفساد والإفساد، والإهمال والمحسوبية، وبين القوى الخارجية الفاعلة والتي لها مصلحة في تحقيق أهداف سياسية واستراتيجية كبرى. فهل كان الفساد والإهمال كافيين لانفجار مخزن نترات الأمونيا في ميناء بيروت؟ أم إنه لا بد من يد فاعلة انتهزت فرصة الفساد المتراكم، الذي يشكل أرضاً خصبة جداً لتدخلات خارجية، والقيام بهذا التفجير المرّوع والتاريخي؟

للإجابة عن هذا السؤال لا يجوز الوقوف عند النظريات العلمية لحصول التفجيرات فقط، بل لا بد من البحث عن المستفيد والفاعل المحتمل، في ظل غيمة الفساد السوداء للوصول إلى أهدافه الكبرى. وإذا كان لا بد من تحديد السياقات التي رافقت هذا الحدث للبحث عن الفاعل الحقيقي وعن المستفيد، ولا نستثنى أحداً. فعند البحث في مستنقع الفساد الداخلي قد نغرق فيه، ولا نرى القوى الفاعلة من الخارج، لكن الحاجة تفرض علينا تلطيخ أيدينا وأرجلنا في هذا المستنقع للبحث في حيثياته، والعمل الدؤوب على تجفيفه لدرء أخطاره المستقبلية،

فكلما انحسر المستنقع ظهرت حقيقة ما يحتويه، وظهرت حقيقة اللاعبين فيه وارتباطاتهم مع الخارج والداخل. وعليه لا بد أن نرى الحدث في سياقاته المتعددة داخلياً وخارجياً، في التوقيت وفي الظروف اللبنانية المحيطة به على حد سواء. بالتالي لا بد من أن نأخذ هذا الحدث، في سياق مسلسل الانفجارات، "مجهولة" الفاعلين، ضد المنشآت الإيرانية خاصة، ومحور المقاومة عامة، بما في ذلك تفجير خطير استهدف المفاعل النووي الإيراني في نطنز. وهنا لا بد من التوقف قليلاً لنقول: إن من يستهدف مفاعل نطنز من دون أن ترهبه المسؤولية عن فعلته، ومن دون الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الهائلة المترتبة على ذلك، فمن الطبيعي أن يستهدف مخزناً للأمويا في مرفأ بيروت من دون اعتبار للمخاطر المترتبة على ذلك. ومن باب السخرية والعبث ما جاء كردة فعل إسرائيلية، بالذات من بيني غانتس وإشكنازي، قبل ننتياهو، وابدائهم الاستعداد لتقديم "المساعدة الإنسانية المزعومة والملغومة للبنان" مع صورة للعلم اللبناني بجانب العلم الإسرائيلي، وإضاءة علم لبنان على حائط بلدية تل أبيب بشكل مستفز. الأمر الذي يشكل تعزيزاً للشبهات حول التورط الإسرائيلي، وفي المقابل امتدح الجنرال المتقاعد، أفي بنياهو، (كان قد شغل منصب مستشار لأكثر من رئيس وزراء سابقاً)، في مقالة له، (معاريف 7/8/20)، مبادرة إشكنازي وغانتس في الاستعداد لتقديم هذه المساعدة "لأن الهدف من ذلك هو دق الإسفين بين الشعب اللبناني من جهة وحزب الله من جهة أخرى". فهل كانت كل هذه الحملة الدعائية تهدف إلى تحويل الأنظار عن إمكانية اتهام "إسرائيل" بالمسؤولية عن هذه الجريمة وتفجير الصراع داخل لبنان؟ أو ربما اعتقدوا أن الهدف قد تحقق وأن الطريق نحو "السلام" مع لبنان أصبح مُمهّداً؟

من جانب آخر وفيما نفت إسرائيل ووسائل إعلامها أي صلة لها بانفجار بيروت وسارعت لعرض مساعدات إنسانية وطبية لـ "الجيران" رغم توقعها عدم الرد على رسالتها يقول الصحافي الإسرائيلي البرت سيلبرشتاين المقيم في الولايات المتحدة إن ما حصل ليس انفجاراً بل هو تفجير تم بأيدٍ إسرائيلية. ويعتبر مراقبون إسرائيليون أن كارثة بيروت ستضطر حزب الله لتبني مواقف أكثر اعتدالاً وأنها تصب في مصلحة إسرائيل التي تخلصت الآن من اشتباك محتمل أو توتر دائم ومكلف على طول الحدود. ويرجح المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس" عاموس هارثيل أن يؤدي الواقع الجديد في لبنان عقب الكارثة في بيروت إلى جعل مغامرة محتملة ضد إسرائيل من قبل حزب الله عملية أكثر صعوبة. وضمن تعليل رؤيته هذه يقول هارثيل إن سماحة السيد حسن نصر الله الأمين العام لـ حزب الله يواجه مشكلة بعيدة المدى وربما تتجدد

دعوات لبنانية لتجريده من سلاحه. ويضيف المحلل الإسرائيلي " في الساعات الأولى بعد الانفجار العظيم في بيروت انكب قادة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية على رسم صورة استخباراتية أولية للحادثة التي فاجأت إسرائيل أيضا". ومع ذلك يرى هارثيل كمحللين آخرين أن انفجار بيروت بكل تبعاته العميقة لن يؤثر على الحلبة اللبنانية الداخلية فحسب بل سيؤثر على التوتر السائد بين إسرائيل وبين حزب الله لأن الأخير سينشغل بعد الآن بقضايا وهموم داخلية". ويضيف: "عندما سنشهد تخفيضا بحالة الجهوزية والتأهب على الجبهة الشمالية فستكون خلفيته ما ذكر أعلاه".